البيان الصحفي

"ترجمة موجزة"

من المقرر أن يصدر صندوق النقد الدولي بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٤ (في تمام الساعة التاسعة صباحًا بتوقيت واشنطن) بيانًا صحفيًا حول اختتام المجلس التنفيذي للصندوق المشاورات الدورية لعام ٢٠١٤ بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق، بالإضافة إلى تقرير خبراء الصندوق بذلك الخصوص، وفيما يلي أبرز ما يتضمنه بيان الصندوق وذلك على النحو التالي:

- تزايد النشاط الاقتصادي في دولة الكويت في عام ٢٠١٤، حيث يُتوقَّع نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بنحو ٣,٥% في عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٢,٨% في عام ٢٠١٣، مدفوعًا باستمرار الزيادة في كلٍّ من الاستهلاك المحلي والإنفاق الرأسمالي الحكومي والاستثمار الخاص. ومع استقرار كميات إنتاج النفط في دولة الكويت خلال عام ٢٠١٤ سيحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًّا إيجابيًا بنحو ١,٣%. ومن المتوقع أن يبقى معدل التضخم السنوي عند نحو ٣% في عام ٢٠١٤ كما يتوقع التقرير بقاء الفائض في كلٍّ من الحساب الجاري والموازنة العامة مرتفعين.

- تتمتع البنوك الكويتية بمعدلات رسملة وسيولة وفيرة مع تحقيق أرباح مستقرة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنوك مجتمعةً نحو ١٨,٣%، وتراجعت نسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى نحو ٣,٥% من إجمالي محفظة القروض (مدفوعًا بانخفاض القروض غير المنتظمة في قطاعي العقار والأسهم وتحسّن النمو الائتماني واستمرار عمليات شطب القروض) وزادت نسبة تغطية المخصصات (المخصصات العامة بالإضافة للمخصصات المحددة) للقروض غير المنتظمة في البنوك الكويتية إلى نحو ١٣٩% في

نهاية يونيو عام ٢٠١٤. وتم احتواء المخاطر الناشئة من قطاع شركات الاستثمار على النظام المالي مع أن بعض تلك الشركات تستمر بتحقيق خسائر وتقوم بتسديد ديونها وإجراء إعادة هيكلة لميزانياتها وعملياتها.

- على المدى المتوسط، فإن التوقعات الاقتصادية لدولة الكويت إيجابية، ويتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية في دولة الكويت إلى نحو ٤,٥% – ٥% في المدى المتوسط، مدعومًا بالاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والقطاع النفطي والاستهلاك. ومن المتوقع أيضًا أن تحقق الموازنة العامة والحساب الجاري لدولة الكويت فوائض مالية، ويتوقع كذلك أن تتراجع تلك الفوائض بشكلٍ ملموس وفقًا للسيناريو المرجعي، وتتمثل أبرز المخاطر السلبية التي تدفع التوقعات إلى الانخفاض هو تزايد مخاطر انخفاض الطلب العالمي على النفط وأسعاره وبطء تنفيذ الخطة التنموية.

٩ ديسمبر ٢٠١٤